

”قال الشيخ حديث صحيح“ . (١ : ٦٢) .

الاحتجاج به ، كذا في مجمع الزوائد^(١) قلت : فهو حسن الحديث ، وفيه دلالة على جواز التجرد إذا أمن من وقوع النظر على عورته بالماء أو بالحائط ونحوه ، وكذا ما رواه الطبراني في الكبير عن زينب بنت أم سلمة . ”أنها دخلت على رسول الله ﷺ وهو يغتسل فأخذ حفنة من ماء فضرب بها وجهي ، وقال : وراءك بالكاع“^(٢) ! وإسناده حسن (مجمع الزوائد) فإنه يدل بظاهره على أنه ﷺ كان يغتسل عريانا إذا ، وكذا ما ورد في قصة موسى عليه السلام من اغتساله عريانا وفرار الحجر بثوبه ، فخص بذلك عموم قوله ﷺ «إن الله ينهاكم عن التعرى فاستحيوا من ملائكة الله» وكذا عموم قوله ﷺ «فإن الله أحق أن يستحيى منه من الناس» وعلم أن النهي عن التعرى مقيد بعدم ضرورة داعية إليه ، فإذا دعت إليه جاز ، كالاستنجاء والتغوط والغسل ونحوها ، ومع ذلك لو لم يتجرد كل التجرد واستتر ما أمكن كان أفضل ، لما فيه من رعاية الأدب مع الله تعالى والحياء منه ، دل عليه قوله ﷺ : «إن الله حيى ستير يحب الحياء والستر ، فإذا اغتسل أحدكم فليستتر» . رواه أبو داود والنسائي عن يعلى بن أمية ، ورجال إسناده رجال الصحيح كذا في النيل (١ : ٢٤٣) فإنه بعمومه يدل على طلب الستر عند الغسل مطلقا ، وكذا قوله في جواب السائل عن الخلوة : «فإن الله أحق أن يستحيى منه من الناس» . فستر العورة في الخلوة واجب عند عدم ضرورة داعية إلى الكشف ، ومنسوب عند ضرورة داعية إليه ما استطاع . قال الشامي تحت قول الدر . ”وجوبه عام ولو في الخلوة“ ما نصه : ”لأنه تعالى وإن كان يرى المستور كما يرى المكشوف ، لكنه يرى المكشوف تاركا للأدب والمستور متأديبا ، وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه ، وهذا ما ذكره الزيلعي من أن العامة لم يشترطوا الستر عن نفسه ، فذاك في الصلاة ، كما سيأتي بيانه عند ذكر المصنف له ، فليس فيه تصحيح لخلاف ما هنا ، فافهم اهـ“ (١ : ٤١٩) . قلت : قال المصنف بعد ذلك : ”والشرط سترها (أي العورة عن غيره ولو حكما كمكان مظلم) (فإن العورة مرئية فيه حكما ، فيشترط سترها) لا سترها عن نفسه ، وبه يفتى ، فلو رآها من

(١) باب التستر عند الاغتسال ١ : ٢٦٩ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي نسختنا من المجمع : ”أى لكاع“ (١ : ٢٦٩) .